مجلة المنتدى الأكاديمي (العلوم الإنسانية)
المجلد (8) العدد (2) 2024
ISSN (Print): 2710-446x , ISSN (Online): 2710-4478
تاريخ التقديم: 2024/08/04 ، تاريخ القبول: 2024/08/15، تاريخ النشر: 2024/08/17

سؤال وجواب في الاسم والمسمى
للإمام أبي عبدالله محمد العربي بن أحمد بُرْدُلّة الفاسي (ت: 1133هـ)
دراسة وتحقيق:

عبدالله امحمد محمود

قسم الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الأسمرية الإسلامية، دولة ليبيا

الملخص:

يتلخص موضوع البحث في التعريف بالإمام أبي عبدالله محمد العربي بن أحمد بُرْدُلّة الفاسي (ت: 1133هـ)، ودراسة وتحقيق جوابه عن مسألة دقيقة من مسائل أصول الفقه في مبحث الدلالات اللفظية، وهي: التفريق بين الاسم والمسمى والتسمية عند الأصوليين، وإزاحة الإشكال العارض في هذه المسألة، حيث إن الاسم يطلق ويراد به عين المسمى، وقد يطلق ويراد به غير المسمى، وقد لا يراد به المسمى ولا غيره، فيصعب التمييز بينها.

واعتمدت في هذا البحث المنهج التوثيقي منهجًا رئيسًا، بالإضافة إلى مناهج مساعدة هي: الوصفي، والنقلي، والتحليلي.

وخلص البحث إلى عدة نتائج أهمها: مكانة الإمام أبي عبدالله محمد العربي ابن بُرْدُلّة؛ التي جعلته مقصدا للطلاب في حل المعضلات والإجابة عن الإشكالات.

حيث بين أن محل النزاع في المسألة هي مدلول لفظ الاسمِ حيث استعمل في التراكيب الجزئية التي لا يراد بها مفهومه، وإنما يراد بعضُ ماصَدُقَاتِ مفهومه في الجملة".

الكلمات المفتاحية للبحث: "جواب، سؤال، الاسم، المسمى، أو غيره، أو لا ولا".

مقدمــة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن أصول الفقه هو العلم المُهَيِّءُ لاستنباط الأحكام، وبلوغ درجة الاجتهاد؛ ولذلك اعتنى به العلماء أيما عناية، فأُلِّفت فيه التصانيف، وأُنفقت فيه أنفس الأوقات، واعتكف العلماء على دراسته وتدريسه ومناقشة مسائله بالشرح والتحليل، ووضع الحواشي والتقييدات.

وفي منتصف القرن السابع الهجري تقريبا برزت ظاهرة إفراد بعض المسائل الأصولية بالتأليف، واشتهر هذا الأمر، حيث أفرد بعض العلماء مصنفات ورسائل خاصة بمسائل أصولية.

ومن المسائل التي أفردت بالتأليف في أصول الفقه مسألة: هل الاسم عين المسمى أو غيره، أو لا ولا؟ حيث ألف فيها الإمام محمد العربي بن أحمد بُرْدُلّة (ت: 1133هـ) جوابا شافيا عن الإشكالات الواردة على هذه المسألة، وقرر أهم ما فيها من فروقات، وهي موضوع البحث، وعنوانها بـ:

(سؤال وجواب في الاسم والمسمى)

أهمية البحث:

تبرز قيمة هذه الرسالة في كونها مخصصة للإجابة عن مسألة دقيقة من مسائل علم أصول الفقه، ويمكن تلخيص أهميتها فيما يلي:

- أنها من المسائل التي لها أثر في تفسير بعض النصوص القرآنية، –لا سيما البسملة والفاتحة– وهي الغاية الكبرى من مباحث الألفاظ في علم الأصول.
- أنها من المسائل التي أُقحم بها أهل الاعتزال حينما موهوا على الضعفة بأنه ليس لله في الأزل اسم ولا صفة، فتصدى لهم جهابذة العلماء بالحجج والبراهين.
- أنها من المسائل التي تبين قيمة التكامل المعرفي بين علم اللغة، وعلم أصول الفقه، وأصول الدين، فهي معدودة في علم أصول الفقه من مباحث الألفاظ، وما وضعت له، وهو مبحث أصيل في علم اللغة، ولوازمها –لا سيما في أسماء الله وصفاته– لها صلة بعلم أصول الدين.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعريف بالإمام أبي عبدالله محمد العربي بن أحمد بُرْدُلّة الفاسي (ت: 1133هـ)، ودراسة وتحقيق جوابه في المسألة المذكورة، وبيان منهجه فيه.

إشكالية البحث:

تتلخص إشكالية البحث في الإجابة عن الأسئلة التالية:

هل الاسم عين المسمى؟ أو غيره؟ أو لا ولا؟

وإن أريد به غير المسمى فما هو المراد؟

وما وجه الخلاف في هذه المسألة؟ وما هي حججهم؟

بالإضافة إلى إزاحة الإشكالات العارضة على هذه المسألة: ككون الاسم مقحم، أو أنه بمعنى التسمية، أو أنه عام مضاف إلى خاص، إلخ.

منهج البحث:

اعتمدت المنهج التوثيقي منهجا رئيسا في تحقيق النص؛ لإخراجه على نحو ما أراده المؤلف أو قريبا منه، كما اعتمدت مناهج أخرى مساعدة هي:

المنهج الوصفي: واعتمدته في التعريف بالمؤلِّف، والمؤلَّف، والمنهج النقلي: واعتمدته في توثيق النقول، ونسبتها لمصادرها، وترجمة الأعلام، والمنهج التحليلي في بيان منهج المؤلف في رسالته، والتعليق على بعض المسائل، وتوضيح بعض المصطلحات.

خطة البحث:

جاءت خطة البحث في مقدمة، ومبحثين:

أما المقدمة: فبينت فيها أهمية البحث، وأهدافه، وإشكاليته، ومنهجه العلمي، وخطته. وشمل المبحث الأول: التعريف بالمؤلِّف، والمؤلَّف، والمبحث الثاني: النص المحقق. ثم الخاتمة: وفيها أهم النتائج. وذيلته بقائمة للمصادر والمراجع.

والله أسأل التوفيق والسداد، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

المبحث الأول
في التعريف بالمؤلِّف، والمؤلَّف

يتطلب القسم الدراسي التعريف بالمؤلِّف، من حيث حياته الشخصية والعلمية، ثم التعريف بالمؤلَّف من حيث موضوعه ومنهجه، وقد جاء ذلك في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: التعريف بالمؤلِّف[1]

1() تنظر ترجمته في: نشر المثاني، للقادري، 247/3، والتقاط الدرر، للقادري، 320،321/2، وتذكرة المحسنين، لعبدالكبير الفاسي، ضمن موسوعة أعلام المغرب، 1973/5، والاستقصاء، للناصري، 113/7، وسلوة الأنفاس، =

تعددت المصار التي ترجمت للإمام ابن بُرْدُلّة الفاسي، ولعل من أهمها ما ذكره القادري في نشر المثاني، والكتاني في سلوة الأنفاس، وفيما يلي بيان لترجمته:

أولا: كنيته واسمه ونسبه ومولده:

أ. كنيته واسمه ونسبه:

هو: أبو عبدالله محمد العربي بن أحمد بُرْدُلّة المدجَّن الأندلسي ثم الفاسي مولدا ووفاة[1].

ب. مولده: ولد يوم الأربعاء ثاني جمادى الأخيرة عام اثنين وأربعين وألف للهجرة[2].

ثانيا: نشأته وشيوخه وتلاميذه

أ. نشأته:

ينحدر الإمام ابن بردلة من أسرة أندلسية الأصل، هاجرت إلى فاس بعد سقوط غرناطة، ولد ونشأ بفاس، موطن العلم والعلماء، وقد نشأ في أسرة ثرية ذات مكانة اجتماعية سواء لدى الدولة أو في نظر المجتمع، وهو ما وفر بيئة مناسبة للشيخ ابن بردلة للتحصيل العلمي، حيث أخذ عن علماء فاس وفقهائها جملة من العلوم، ورحل أيضا في طلب العلم إلى الزاوية الدلائية[3]، حيث كانت مرتعا للوفود، ومقصدا للطلاب، فلقي جماعة من مشايخها وأخذ عنهم جملة من العلوم[4].

ب. شيوخه:

أخذ الإمام ابن بُرْدُلّة علوم الشريعة والعربية عن أعلام العلم والمعرفة في زمنه، فظهر أثرهم واضحاً في تكوينه العلمي، وسلوكه الخلقي، ومن شيوخه الذين أخذ عنهم ما يلي:

=

للكتاني، 202،204/3، وشجرة النور الزكية، لمخلوف، 480/1، الفكر السامي، للحجوي، 616/2، الأعلام، للزركلي، ومعجم المرلفين، لكحالة، 276/6.

1() ينظر: نشر المثاني، للقادري، 247/3، وسلوة الأنفاس، للكتاني، 202،204/3.

2() ينظر: التقاط الدرر، للقادري، 320/2-321، وسلوة الأنفاس، للكتاني، 202،204/3.

3() هي زاوية علمية أسسها أبو بكر بن محمد الدلائي في أواخر القرن العاشر الهجري، تقع في بلاد تامسنا المعروفة اليوم بالشاوي ناحية مدينة خنيفرة بالمغرب. ينظر: الزاوية الدلائية، لمحمد حجي، ص30-34.

4() ينظر: هامش رقم: 4 في تحقيق هاشم القاسمي لكتاب التقاط الدرر، 320/2.

1. الشيخ عبدالقادر بن علي بن أبي المحاسن يوسف الفاسي الفهري، أخذ عن والده، والمقري، وعنه: العياشي، وابن بردلة، له: حاشية على صحيح البخاري، والأجوبة الكبرى، (ت: 1091هـ)[1].
2. أبو العباس حمدون بن محمد المزوار الفاسي، أخذ عن ابن عاشر، والبطوي، وعنه: عبد السلام جسوس، وابن بردلة، له: عدة تقاييد في النحو والبيان، وله قصائد في المدح والاستغفار، (ت: 1084هـ)[2].
3. أبو عبد الله محمد بن محمد بن أبي القاسم بن سودة المري، أخذ عن القاضي ابن أبي نعيم، وخاله عبد الواحد بن عاشر، وعنه: عبد الرحمن بن عبد القادر الفاسي، وابن بردلة، له: تقاييد وتقارير في فنون من العلم، (ت: 1076هـ)[3].
4. أبو عبدالله مَحمد بن أحمد بن يوسف الفاسي، أخذ عن عمه العربي، وعن ابن عاشر، وعنه: عبدالسلام القادري، وابن بردلة، له شرح على مختصر خليل، وشرح على نظمه في المنطق، (ت: 1084هـ)[4].

ج. تلاميذه:

أخذ عن الشيخ ابن بردلة جماعة كثيرة من فقهاء أهل فاس، منهم:

1. أبو محمد عبد السلام بن الطيب بن محمد القادري الحسني، أخذ عن عبد القادر الفاسي، وابن بردلة، وعنه: المسناوي، والوجاري، له: الدر السني فيمن بفاس من أهل النسب الحسني، وإغاثة اللهفان بأسانيد أولي العرفان، (ت: 1110هـ)[5].
2. الشيخ أبو عبدالله محمد بن أحمد بن المسناوي الدلائي، أخذ عن عبدالقادر الفاسي، وابن بردلة، وعنه: ميارة الحفيد، وابن حمدون بناني، له: القول الكاشف في صحة الاستنابة في الوظائف، وصرف الهمة إلى تحقيق معنى الذمة، (ت: 1136هـ)[6].

1() ينظر: فهرست عبدالقادر الفاسي، ص 17-27، وسلوة الأنفاس، للكتاني، 348/1.
2() ينظر: شجرة النور الزكية/ لمخلوف، 452/1، وموسوعة أعلام المغرب، 1578/4.
3() ينظر: شجرة النور الزكية، لمخلوف، 449/1، وموسوعة أعلام المغرب، 1531/4.
4() ينظر: سلوة الأنفاس، للكتاني، 359،360/2، وموسوعة أعلام المغرب، 1578/4.
5() ينظر: نشر المثاني، للقادري، 86/3-100، والتقاط الدرر، للقادري، 275/2-280، وسلوة الأنفاس، للكتاني، 392/2.
6() ينظر: التقاط الدرر، للقادري، 327/2-330، وسلوة الأنفاس، للكتاني، 59،61/3.

3. الشيخ أبو عبدالله محمد بن عبدالسلام بنَّاني، أخذ عن اليوسي، وابن بردلة، وعنه: محمد جسوس، والتاودي، له: شرح لامية الزقاق، وشرح على خطبة مختصر خليل، (ت: 1163هـ)[1].

4.الشيخ أبو محمد عبدالمجيد بن علي المنَالي الزبَّادي، أخذ عن ابن بردلة، والمسناوي، وعنه: أخوه محمد، وعبدالرحمن بن الخياط، له: بلوغ المرام بالوصلة إلى بيت الله الحرام، وإفادة المراد بالتعريف بالشيخ ابن عباد، (ت: 1163هـ)[2].

ثالثا: وظائفه وثناء العلماء عليه:

أ. وظائفه:

1. مشيخة الجماعة بفاس وخطيب جامعها الأعظم "القرويين":

اشتغل الإمام ابن بردلة بالتدريس ردحا من الزمن، حتى صار إمام فاس وفقيهها، وشيخ الجماعة بها وأستاذها الفاضل، وخطيب الجمعة بجامعها الأعظم "القرويين" خاتمة العلماء المحققين الأفاضل، فصار مقصدا للطلاب، حيث درس المدونة، ومختصر خليل، والبخاري، وغيرها[3].

2. قضاء فاس:

تولى الإمام ابن بردلة القضاء بفاس وعزل عنه نحو أربع مرات، وكان موصوفا بالنزاهة والعدل في الأحكام، وكان آخر مرة عزل عن القضاء ولم يرجع إليه: سابع صفر عام تسعة عشر ومائة وألف[4].

3. الإفتاء بفاس والنظارة على أحباسها:

وتولى أيضا الفتيا بفاس، والنظارة على أحباسها، فكان مرجوعا إليه في المعضلات، معتمدا على ما يقول في النوازل والمشكلات[5].

ب. ثناء العلماء عليه

1() ينظر: نشر المثاني، للقادري، 4/80-81، وشجرة النور الزكية، لمخلوف، 1/508،507.

2() ينظر: سلوك الطريق الوارية، للمنالي، 134-150، ونشر المثاني، للقادري، 4/78-80، وسلوة الأنفاس، للكتاني، 3/203، 2/207.

3() ينظر: شجرة النور الزكية، لمخلوف، 1/480، سلوة الأنفاس، للكتاني، 3/203،202.

4() ينظر: سلوة الأنفاس، للكتاني، 3/202-203.

5() ينظر: تذكرة المحسنين، لعبدالكبير الفاسي، ضمن موسوعة أعلام المغرب، 5/1973، وسلوة الأنفاس، للكتاني، 3/202-203.

أثنى العلماء على الشيخ ابن بُرْدُلّة كثيرا، فقد وصفه القادري بقوله: "الفقيه العلامة النوازلي المفتي القاضي الخطيب ..." [1].

وحلاه الكتاني بقوله: "الشيخ العلامة، الدراكة الفهامة، خاتمة المحققين، وبقية العلماء الراسخين، القدوة الحجة البركة الأمثل، الضابط الثقة المتبحر الأكمل، المفتي النوازلي النحرير، المجبول على التحقيق والتحرير، شيخ الجماعة وإمام العصر، الشهير الديانة والرواية في كل قطر، قاضي الجماعة بحضرة فاس، وخطيب جامعها الأعظم، وآخر قضاة العدل بها من غير التباس"[2].

وقال عنه عبد الكبير الفاسي: "الفقيه العلامة البركة الأمثل، الضابط الثقة المتبحر الأكمل، شيخ الجماعة وإمام العصر شهير الديانة والدراية قاضي الجماعة بفاس ومفتيها وخطيب جامعها الأعظم، بل آخر قضاة العدل بها"[3].

رابعا: مؤلفاته ووفاته:

أ. مؤلفاته:

تشير المصادر إلى أن الشيخ ابن بردلة لم يكن مشتغلا بالتأليف كما مشتغلا بالتدريس والفتيا والقضاء، ومن أهم ما عرف من مؤلفاته ما يلي:

1. تقييد في صلحاء مدينة فاس[4].
2. له شرح على مختصر خليل[5].
3. النوازل المسماة بالأجوبة، وهي أشهر تآليفه، جمعها تلميذه أحمد بن محمد الخياط الدكالي الفاسي، وطبعت على الحجر بفاس سنة 1344هـ.
4. إفشاء القواعد المذهبية والأقوال المرضية في إبطال النحلة العليلشية التي أشاعها الملحد بالأقطار المغربية[6].

1() نشر المثاني، للقادري، 247/3.

2() سلوة الأنفاس، للكتاني، 202/3-203.

3() تذكرة المحسنين، ضمن موسوعة أعلام المغرب، 1973/5.

4() وهو مخطوط يقع في نحو الكراستين، بخطه، في خزانة محمد بن أحمد بردلة بفاس. ينظر: معجم المؤلفين، لكحالة، 276/6.

5() ينظر: هامش رقم: 4 في تحقيق هاشم القاسمي لكتاب التقاط الدرر، 320/2.

6() ينظر: معجم المؤلفين، لكحالة، 276/6.

5. رسائل إلى السلطان المولى إسماعيل وخاصة في موضوع العبيد وتمليك الأحرار[1].
6. سؤال وجواب عن الاسم والمسمى، وهو موضوع بحثي.

ب. وفاته:

توفي غدوة الإثنين خامس عشر رجب عام ثلاثة وثلاثين ومائة وألف للهجرة[2].

المطلب الثاني: التعريف بالمؤلَّف

يتضمن هذا المطلب التعريف بالنص المحقق على النحو الآتي:

أولا: عنوانه ونسبته إلى مؤلفه:

لم يصرح الإمام ابن بُرْدُلّة بذكر عنوان رسالته هذه، ولكن يتضح من خلال قراءتها أنها عبارة عن **سؤال وجواب في الاسم والمسمى**، منسوب للإمام سيدي العربي بن أحمد بُرْدُلّة ، وقد ثبتت نسبته له في النسختين المخطوطتين، وفي الفهارس العامة.

حيث جاء في أول النسختين: "سئل الشيخ الإمام سيدي العربي بن أحمد بردلة ﷺ، الحمد لله، سيدي رضي الله عنكم وأرضاكم، وجعل الجنة منزلكم ومثواكم، ما يريدون بالاسم والمسمى".

وجاء في آخر النسختين: وكتب: " العربي بن أحمد بردلة، كان الله له وليا ونصيرا".

وبذلك تتأكد نسبة هذه الرسالة للإمام سيدي العربي بن أحمد بُرْدُلّة .

ثانيا: موضوع الرسالة

يعتبر موضوع هذه الرسالة من المسائل الأصولية الدقيقة؛ لأنه عبارة عن سؤال تقدم به طلبة العلم للإمام سيدي العربي بن أحمد بُرْدُلّة ، ومضمون السؤال يؤكد ذلك.

حيث يتعلق موضوع السؤال بمسألة جزئية من مسائل أصول الفقه في مبحث الدلالات اللفظية، وهي: التفريق بين الاسم والمسمى والتسمية عند الأصوليين، وإزاحة الإشكال العارض في هذه المسألة، حيث إن الاسم يطلق ويراد به عين المسمى، وقد يطلق ويراد به غير المسمى، وقد لا يراد به المسمى ولا غيره، فيصعب التمييز بينها.

1() ينظر: هامش رقم: 4 في تحقيق هاشم القاسمي لكتاب التقاط الدرر، 320/2.

2() ينظر: نشر المثاني، للقادري، 247/3، وسلوة الأنفاس، للكتاني، 202/3-204.

وأصل هذه المسألة "أن المعتزلة لما أحدثوا القول بخلق القرآن وأسماء الله قالوا: إن الاسم غير المسمى تعريضا بأن أسماء الله غيره، وكل ما سواه مخلوق، كما فعلوا في الصفات حيث لم يثبتوا حقائقها، بل أحكامها تعلقا بأن الصفة غير الموصوف، فلو كان له صفات لزم تعدد القديم.

وموهوا على الضعفة بأن: الاسم من جنس الألفاظ، والمسمى ليس بلفظ، وقالوا: الاسم اللفظ، فليس لله في الأزل اسم ولا صفة، فلزمهم نفي الصفة الإلهية تعالى الله عن ذلك، ولما رأى أهل الحق ما في هذه المقالة من الدسيسة أنكروها ونفروا عنها بالحجة والبراهين"[1]، وهو ما استدعى علماء الأصول عند خوضهم في مسائل الدلالات اللفظية لذكرها ومناقشتها.

ولذا فإن هذه المسألة من المسائل المشتركة بين الأصلين، أصول الدين، وأصول الفقه.

ثالثا: منهج المؤلف في هذه الرسالة

سلك الإمام سيدي العربي بن أحمد بُرْدُلّة للإجابة عن الإشكالات المتعلقة بمسألة التفريق بين الاسم والمسمى وفق المنهج الآتي:

إيراده لأهم الأقوال في المسألة مع عزوها لقائليها.

تلخيصه للمسألة بعد عرضه الأقوال الواردة في المسألة، وذلك كقوله: " فقيل فيه إذ ذاك: إنه –أي الاسم– عين المسمى ... وقيل: غيره"[2].

تحريره لمحل النزاع في المسألة، وذلك نحو قوله: "إذا سمعت نصوصهم على الجملة في المسألة، وأردت أن يتضح لك محل النزاع في مسألة السؤال ... ثم النزاع بينهم في مدلول لفظ الاسمِ حيث استعمل في التراكيب الجزئية التي لا يراد بها مفهومه، وإنما يراد بعضُ ماصَدُقَاتِ مفهومه في الجملة"[3].

غير أنه يؤخذ على أسلوب الإمام ابن بردلة في هذا الجواب كثرة عود الضمير، مما جعل عبارته مبهمة المعاني، وذلك كقوله في مدلول الاسم: "أي مدلوله عين المسمى، فيكون مدلولُه ذاتُ زيد مثلاً التي هي على غير الشائع من ماصُدَقَاتِه"[4] ويقصد هنا: أي: على غير الشائع من ماصدقات لفظ الاسم؛ إذ الشائع من مصاديقه لفظ زيد لا ذاته.

رابعا: مصادره

تعددت مصادر المؤلف حسب الحاجة، وهي كما يلي:

1() تشنيف المسامع، للزركشي، 865/4.

2() ينظر: النص المحقق ص 19.

3() المصدر نفسه.

4() المصدر نفسه.

1. شرح التصريح على التوضيح للأزهري.
2. مقدمة في الكلام على البسملة والحمدلة والحمد والشكر، لزكرياء الأنصاري.
3. غاية الأصول إلى علم الأصول، لزكرياء الأنصاري.
4. شرح المواقف لعضد الدين الإيجي.
5. شرح المقاصد، لسعد الدين التفتازاني.
6. تفسير القرآن الكريم، للإمام الرازي.
7. تفسير القرآن الكريم، لابن عطية.

خامسا: منهجية التحقيق، ووصف النسخ المعتمدة:

أ. منهجية التحقيق:

اتبعت في تحقيق هذه الرسالة الخطوات المقرَّرة في التحقيق، ويمكن تلخيصها في الآتي:

- اعتمدت طريقة النسخة الأم في تحقيق هذه الرسالة، مع إثبات الفروقات في الهامش، حيث اعتمدت النسخة التي تحتفظ بها الخزانة الحسنية بالرباط، دون نسخة مكتبة علال الفاسي بالرباط؛ لكونها مصححة ونادرة الأخطاء.
- كتابة النص المحقق بالرسم الإملائي المعاصر.
- الترجمة لجميع الأعلام الواردة أسماؤهم في المخطوط.
- توثيق النصوص من مصادرها الأصيلة ونسبتها إلى قائليها حسب ما أمكن.
- توضيح الكلمات الغريبة، وتفسير النصوص المبهمة.

ب. وصف النسخ:

النسخة الأولى: وهي النسخة الأم، وتحتفظ بها الخزانة الحسنية بالرباط/ المغرب، برقم: (1128)، مكتوبة بخط مغربي حسن، بحبر أسود، ومسطرتها: 23س، تقع ضمن مجموع من الصفحة 88أ إلى 90ب، وحالتها جيدة في العموم، وبها طرر مفيدة وتصحيحات في الحواشي تدل على أنها قوبلت وروجعت من أهل العلم، جاء في آخرها: "وكتب: العربي بن أحمد بُرْدُلّة كان الله له وليا ونصيرا. انتهى"، وتاريخ نسخها: مجهول.

النسخة الثانية: رمزنا لها بحرف (ع)، وتحتفظ بها المكتبة مؤسسة علال الفاسي بالرباط/ المغرب، برقم: (ع389)، مكتوبة بخط مغربي حسن، بحبر أسود، ومسطرتها: 23س، وحالتها جيدة، بها طرر لا تخلو من فائدة، إلا أن بها سقطا كثيرا يخل بالمعنى، جاء في آخرها: "وكتب: العربي بن أحمد بُرْدُلّة كان الله له وليا ونصيرا"، وتاريخ نسخها: مجهول.

صور المخطوط

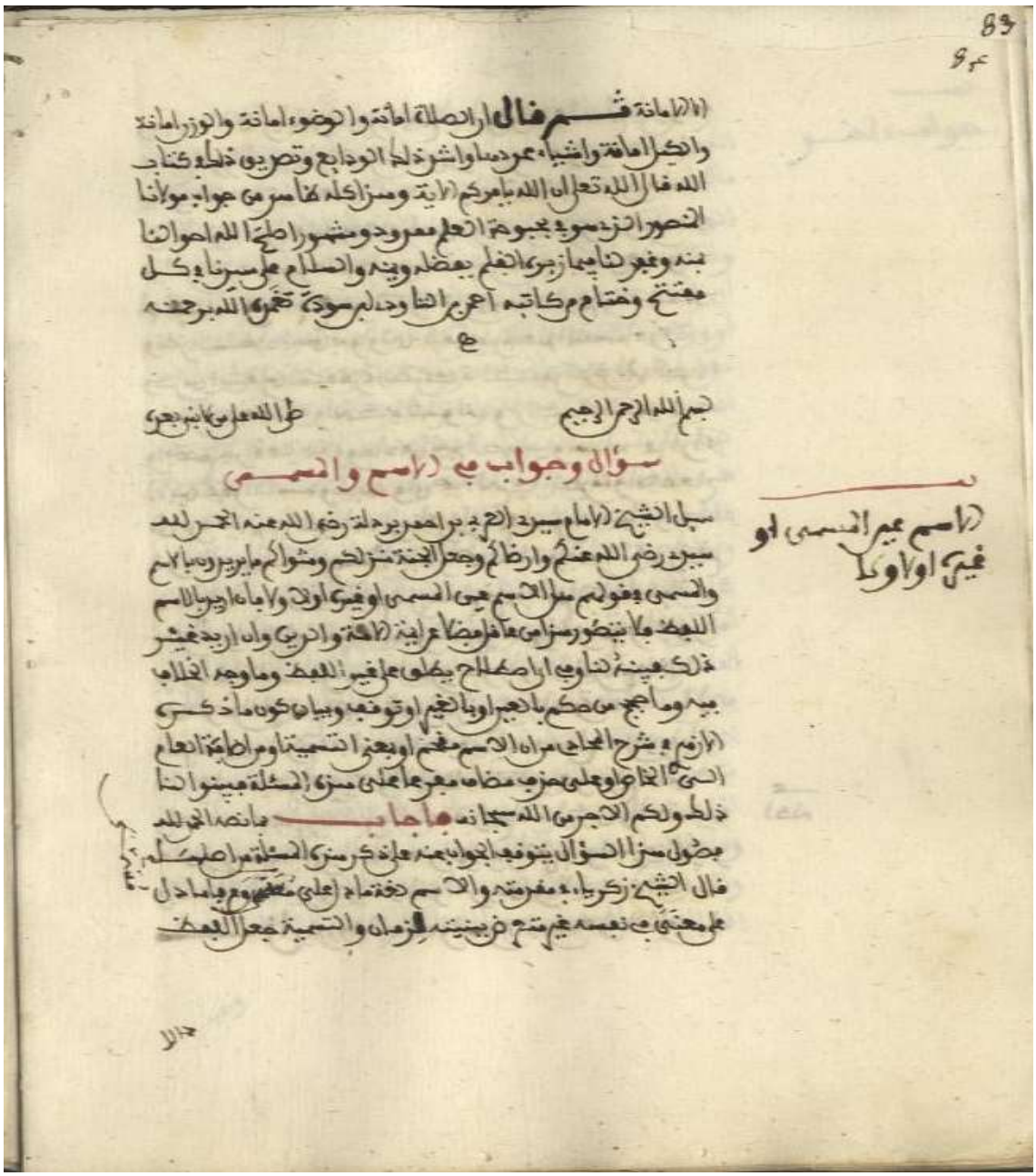

الصفحة الأولى من نسخة الخزانة الحسنية

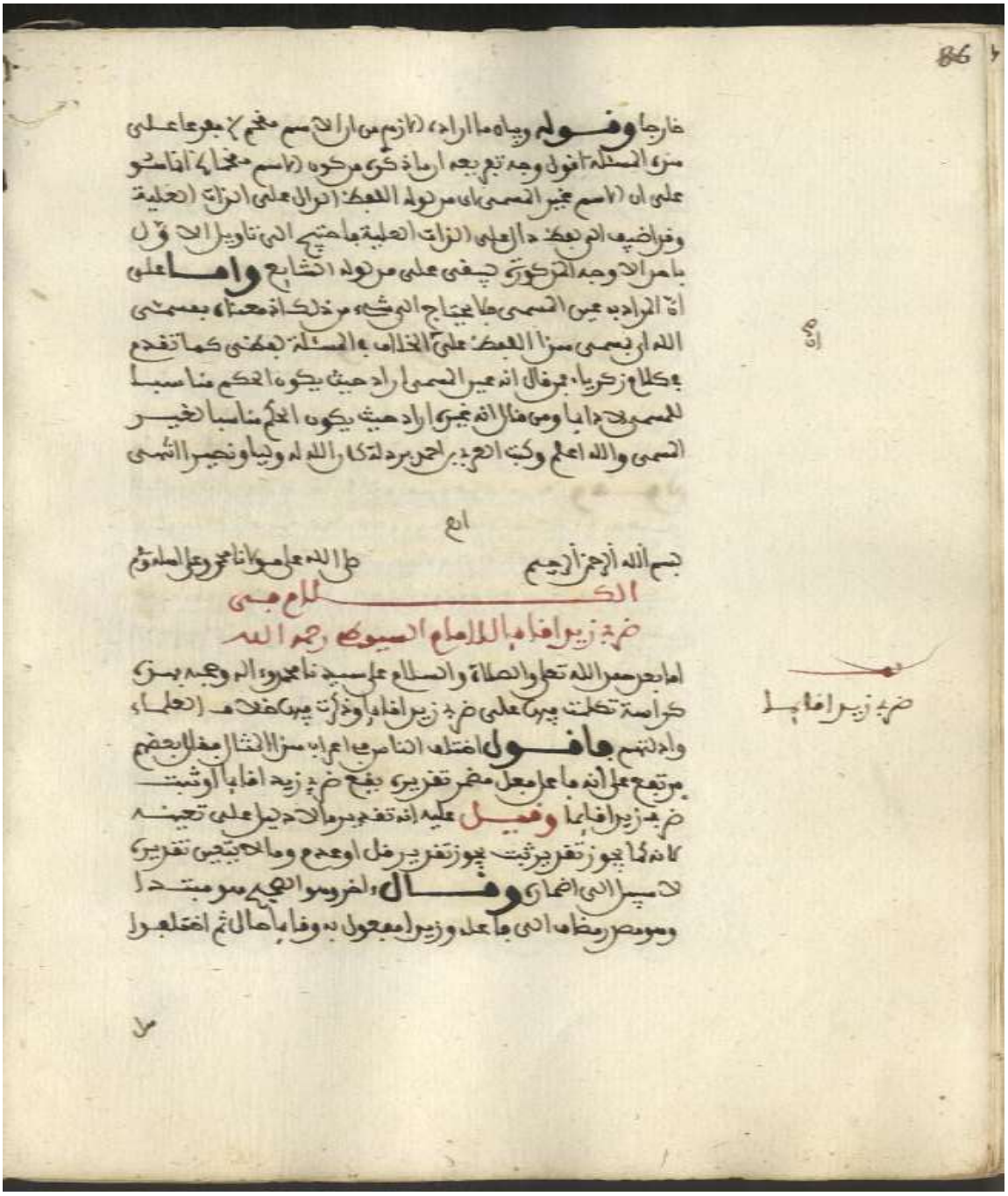

الصفحة الأخيرة من نسخة الخزانة الحسنية

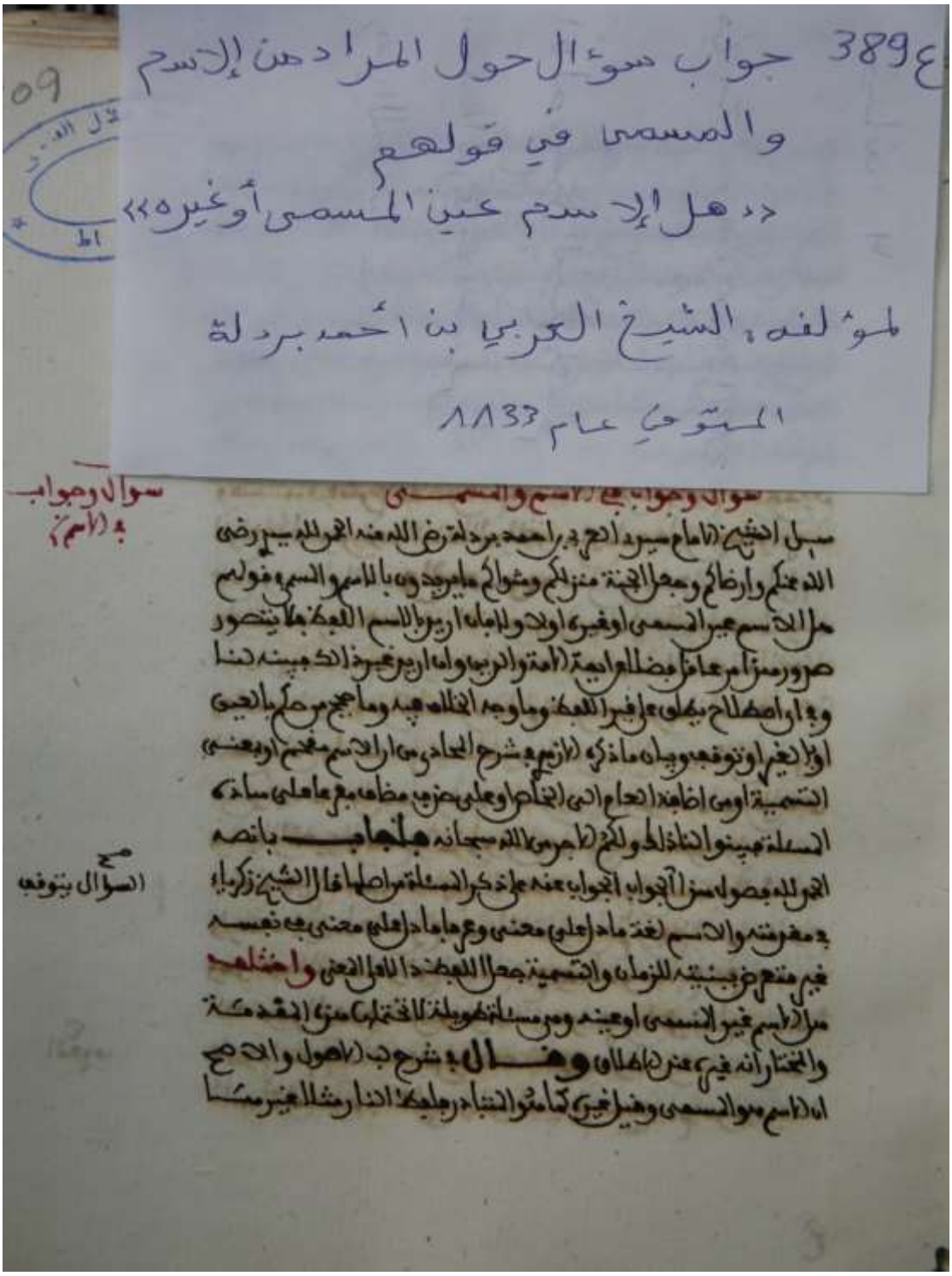
389ع جواب سؤال حول المراد من الاسم
والمسمى في قولهم
«هل الاسم عين المسمى أو غيره»
مؤلفه: الشيخ العربي بن أحمد بردلة
المتوفى عام 1133هـ
سؤال وجواب في الاسم والمسمى
سؤال وجواب في (الاسم)
مع السؤال يتوقف

الصفحة الأولى من نسخة علال الفاسي

الصفحة الأخيرة من نسخة علال الفاسي

المبحث الثاني: النص المحقق

[88/أ] بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على من لا نبي بعده

سؤال وجواب في الاسم والمسمى[1]

سئل الشيخ الإمام سيدي العربي بن أحمد بُرْدُلّة ﷺ:

الحمد لله، سيدي رضي الله عنكم وأرضاكم، وجعل الجنة منزلكم ومثواكم، ما يريدون بالاسم والمسمى في قولهم: هل الاسم عين المسمى؟ أو غيره؟ أو لا ولا؟

فإن أريد بالاسم اللفظُ فلا يتصور[2] هذا من عاقل فضلا عن أئمة الأمة والدين، وإن أريدَ غيرُ ذلك فبينْه لنا، وفي أي اصطلاح يطلق على غيرِ اللفظِ؟

وما وجهُ الخلافِ فيه؟ وما حُجَجُ من حكم بالعينِ؟ أو بالغيرِ؟ أو توقفَ؟

وبيانُ كونِ[3] ما ذكره الأزهريُّ[4] في شرح المحادي[5] من أن الاسمَ مقحمٌ، أو بمعنى التسميةِ، أو من إضافة العام إلى الخاص، أو على حذف مضافٍ مفرِّعا على هذه المسألة[6].

فبينوا لنا ذلك، ولكم الأجر من الله سبحانه.

فأجاب بما نصه:

1() جاء في الطرة: الاسم عين المسمى أو غيره أو لا ولا.

2() جاء في النسخة ع: "فلا يتصور صدور هذا".

3() "كون" سقط من النسخة ع.

4() خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجي الأزهري الشافعي النحوي، عرف بالوقاد، انتقل إلى الأزهر فأخذ على يعيش المغربي وداود المالكي والسنهوري، وعنه ابن الحاجب والعضد، له شرح على الآجرومية، وشرح على التوضيح لابن هشام، (ت: 905هـ). ينظر: الضوء اللامع: للسخاوي، 171،172/3، والأعلام: للزركلي، 279/2.

5() المحادي: لقب شاع بين المغاربة على أوضح المسالك أو توضيح المسالك، لابن هشام؛ لأنه حادى به نثرا ما تضمنته ألفية ابن مالك من النحو نظما، وأهم شروح أوضح المسالك هو شرح خالد الأزهري المسمى بـ (شرح التصريح على التوضيح)، وهو المقصود هنا.

6() ينظر: شرح التصريح على التوضيح: للأزهري، 6/1.

الحمد لله، فصول هذا السؤالِ يتوقفُ الجوابُ عنهُ على ذكرِ هذهِ المسألةِ من أصلها، قال الشيخُ زكرياءُ[1] في مقدمتهِ: "والاسمُ لغةً: ما دلَّ على مسمًّى[2]، وعرفاً: ما دلَّ على معنًى في نفسهِ غيرِ متعرِّضٍ ببنيتهِ للزمانِ.

والتسميةُ: جعلُ اللفظِ [88/ب] دالاً على المعنى.

واختلِف: هل الاسمُ غيرُ المسمَّى أو عينُه؟ وهي مسألةٌ طويلةٌ لا تحتملها هذهِ المقدمةُ، والمختارُ أنّه غيرهُ عند الإطلاقِ"[3].

وقالَ في شرحِ لُبِّ الأصولِ[4]: "والأصحُّ أن الاسمَ هو المسمَّى، وقيلَ: غيره كما هو المتبادرُ[5]، فلفظُ (النارِ) مثلا غيرُها، والمرادُ بالأولِ: –المنقولُ عن الأشعري[6] في اسم الله، وعن غيره مطلقا– أن الاسم المطلوب والمسمى في الجامد الذاتُ من حيث هي، وفي المشتق عند الأشعري أنه الذاتُ باعتبار الصفة، وعند غيره هما معا.

فالاسم في الجامد[7] عند الأشعري وغيرِه: هو المسمى، فلا يفهم من اسم الله سبحانه سواه[8]،

1() شيخ الإسلام أبو يحيى زكريا بن محمد الأنصاري السُّنَيْكي المصري الشافعيّ، أخذ عن ابن حجر العسقلاني، وشمس الدين القاياتي، وعنه جماعة منهم: جمال الدين الصافي، وعبد الوهاب الشعراوي، له: تحفة الباري على صحيح البخاري، غاية الوصول في شرح لب الأصول، (ت: 927هـ). ينظر: الكواكب السائرة: للغزي، 198/1–208، والأعلام: للزركلي، 46/3.

2() في النسخة ع: "معنى".

3() مقدمة في الكلام على البسملة والحمدلة والحمد والشكر: لزكريا الأنصاري، تحقيق، صالح مهدي العزاوي، منشور ضمن مجلة المورد، العدد: 3، لسنة: 1978م، ص241.

4() في الطرة: "أي الشيخ زكرياء".

5() في الطرة: "أي عن قرينة ترجح اللفظ أو المسمى".

6() أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري، أخذ عن زكرياء الساجي، وابن سريج، وأبي إسحاق المروزي، له فضل في الدفاع عن الإسلام والرد على الملحدة، وغيرهم من المعتزلة، والرافضة، والجهمية، والخوارج، وسائر أصناف المبتدعة، له "الموجز"، و"مقالات الأشعري"، (ت: 324هـ). ينظر: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، 260/13، ووفيات الأعيان، لابن خلكان، 248/3.

7() قوله: "عند الأشعري وغيرِه هو المسمى" إلى قوله: "وفي المشتق" سقط من النسخة ع؛ لانتقال النظر.

8() حجته قوله تعالى: "﴿ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها﴾، فهو سبحانه مدعو بها، باعتبار أن المدعو هو المسمى، وإنما يدعى باسمه، وجعل الاسم مدعوا باعتبار أن المقصود به المسمى". تشنيف المسامع: للزركشي، 862/4.

وفي المشتق عندَهُ: غيرُهُ إن كان صفة فعل كـ (الخالق)[1]، ولا عينه ولا غيره إن كان صفة ذات كـ (العالِم)[2]، وعند غيره: هو المسمى كما في الجامد، ولا يخفى أن الخلاف فيما ذكر لفظيٌّ[3]" اهـ.

ونقل في شرح المواقف عن الشيخ[4]: "أن الاسم –أي: مدلوله– قد يكون عينَ المسمى، نحوُ: (اللهُ)، فإنه اسم علم على الذات من غير اعتبار معنىً فيه، وقد يكون غيرَه، كـ (الخالق، والرازق)[5]، مما لا يدل على الصفات الحقيقية[6]، وقد يكون لا هو، ولا غيرَه، كـ (العالم، والقادر) مما يدل على الصفة الحقيقية القائمة بذاته تعالى[7]".

وقال في شرح المقاصد: "الاسم: هو اللفظ المفرد الموضوع للمعنى على ما يعم أنواع الكلمة، وقد يكون بالاستقلال والتجرد عن الزمان، فيقابل الفعل والحرف على ما هو مصطلح النحاة.

والمسمى: هو المعنى الذي وضع الاسم بإزائه.

والتسمية: هي وضع الاسم للمعنى، وقد يراد بها ذكر الشيء باسمه، كما يقال: سمَّى زيدا، ولم يُسَمِّ عمرًا.

1() وذلك لأن صفات الأفعال لا تقوم بالذات؛ لأنها تعلقات تنجيزية للقدرة، والتعلق من قبيل الاعتبار، والاعتبار لا وجود له في الخارج، ومن المقرر في أصول الدين أن الوجود هو مصحح قيام الصفة بالذات. ينظر: حاشية الصاوي على الخريدة، ص53.

2() كالعالم والقادر، وغيرها من صفات المعاني السبع، وسميت بصفات الذات؛ لأنها لا تنفك عنها، ومن هنا كانت غير مغايرة للذات؛ إذ (الغير) ما جرت فيه المفارقة، ولا هي بعين الذات؛ لما يلزم عليه من أن العلم والقدرة وغيرها من صفات المعاني هي الذات نفسها، والذات هي الصفات نفسها، وهو تهافت باطل. ينظر: شرح الصاوي على جوهرة التوحيد، ص195.

3() غاية الوصول إلى علم الأصول: للأنصاري، ص:169.

4() في الطرة: "أي الأشعري والله أعلم"، وهو اصطلاح عند المتكلمين، قال الشيخ قريو عليه رحمة الله في شرح لب العقائد الصغير ص12:

"إن ذكر الشيخ بدون قيد **** في كتب الكلام والتوحيد.
فالقصد من ذاك الإمام الأشعري **** بالاتفاق دون خُلف ياسري.

5() في الطرة: "اعتبر الشيخ الأشعري في أسماء الصفات المعاني المقصودة، فزعم أن مدلول الخالق الخلق، وهو غير الذات، ومدلول العالم العلم، وهو لا عين ولا غير".

6() مراده بالصفات الحقيقية: صفات المعاني السبع، أما نحو الخالق والرازق وغيرها من صفات الأفعال فإنما هي تعلقات تنجيزية للقدرة.

7() شرح المواقف: للإيجي، 229/8.

ولا خفاء في تغاير الأمور الثلاثة، وإنما الخلاف[1] فيما ذهب إليه بعض أصحابنا من أن الاسم نفس المسمى، وفيما ذكره الأشعري[2] من أن أسماء الله تعالى ثلاثة أقسام: ما هو نفس المسمى، مثل (الله) الدال على الوجود، أي الذات، وما هو غيره كـ (الخالق، والرازق) ونحو ذلك مما يقال[3] على الفعل، وما لا يقال[4] إنه لا هو ولا غيره، كالعالم والقادر وكل ما يدل على الصفة القديمة، وأما التسمية فغير الاسم والمسمى[5]" اهـ.

إذا سمعت نصوصهم على الجملة [89/أ] في المسألة، وأردت أن يتضح لك محل النزاع في مسألة السؤال، فاعلم أن لفظ الاسم له مفهوم، وهو اللفظ المفرد الموضوع لمعنى كما تقدم، وذلك هو الشائع المعروف في اللغة، ولهذا المفهوم ماصَدُق[6]، وهو لفظ نحوِ[7]: (زيدٍ، والفرسِ، والثوبِ، وقامَ، وهل).

وأما على غير الشائع[8] في اللغة فمدلولُ لفظ الاسمِ ومفهومُهُ الذاتُ، التي هي المسمى كما سيأتي، وماصَدُقُه يستعمل فيه من نحو: ذات زيد.

ثم النزاع بينهم في مدلول لفظ الاسمِ حيث استعمل في التراكيب الجزئية التي لا يراد بها مفهومه، وإنما يراد بعضُ ماصَدُقَاتِ مفهومه في الجملة، فقيل فيه إذ ذاك: إنه[9] عين المسمى، أي: مدلوله[10] عين المسمى، فيكون مدلولُه[11] ذاتُ زيد مثلاً التي هي على غير الشائع من ماصُدَقَاتِه[1]، وعلى الشائع مدلولُ ماصَدُقِه[2]، وليس مدلوله[3] لفظ زيد مثلا الذي هو على الشائع ماصَدُقُه[4].

1() في النسخة ع: "وإنما الخفاء".
2() في النسخة ع: "الشيخ الأشعري".
3() في الطرة: "مما يدل".
4() في النسخة ع: "وما يقال إنه غيره".
5() شرح المقاصد: للتفتازاني، 169/2.
6() (الماصَدْق): أفراد اللفظ التي يصدق عليها، وبعضهم ينطقه بسكون الصاد وبعضهم بفتحه، وهو منقول من ما الموصولة وصلتها، وأصله ما صدق الشيء؟ والمراد به هنا ما يصدق عليه لفظ الاسم من الأفراد. ينظر: رفع الأعلام على سلم الأخضري وتوشيح عبدالسلام في علم المنطق: لمحفوظ، ص84.
7() قوله: "نحو" ساقط من النسخة ع.
8() في النسخة ع: "الشائع المعروف".
9() أي: الاسم.
10() أي: مفهوم الاسم عين المسمى.
11() أي: فيكون مدلول لفظ الاسم.

وقيل: غيره، أي قيل: إن مدلول الاسم ليس هو عين المسمى، بل هو غيره، وهو لفظ (زيد) مثلا الذي هو الشائع من ماصَدَقَاتِ مفهومه[5]، هذا الثاني هو الذي قال الشيخ زكرياء فيما تقدم: "إنه المختار عند الإطلاق"، فإذا تقرر محل النزاع فلنرجع إلى ألفاظ السؤال.

فقوله: "**ما يريدون[6] بالاسم والمسمى في قولهم: هل الاسم عين المسمى؟ أو غيره؟ إلخ**"[7].

نقول: أرادوا هل مدلول الاسم لا لفظ الاسم؟ أي هل مدلول لفظ الاسم في الاستعمال عين المسمى –أي: الذات– كذات زيد مثلا، أو ليس مدلول الاسم عين المسمى، بل غيره، وهو اللفظ الدال على المسمى، وهذا الثاني قال الشيخ زكرياء: "هو المختار" كما تقدم؛ لأنه استعمال اللفظ في مدلوله الشائع.

وقوله: "أو لا ولا".

نقول: هذا لا يجري في مدلول الاسم، وإنما يجري في مدلول ماصَدُقِه من نحو: (العالم، والقادر)، مما يدل على صفة قديمة، كما تقدم في كلام الأشعري.

وقوله: "فإن أريد [89/ب] بالاسم اللفظُ".

نقول: لم يُرَد[8] لفظُ الاسم ولا مفهومُه ولا مدلولُه في التراكيب على الشائع كلفظ زيد[1]، بل مدلوله أعمُّ من الشائع وغيرُه[2].

=

1() أي: على غير الشائع من ماصدقات لفظ الاسم؛ إذ الشائع من مصاديقه لفظ زيد لا ذاته.

2() أي: وذات زيد على الشائع هي مدلول ماصدقه.

3() أي: وليس مدلول الاسم –على القول بأن الاسم عين المسمى– اللفظ، كلفظ زيد مثلا.

4() أي: ماصدق اسم زيد.

5() أي: الاسم.

6() في النسخة ع: "ما يريد".

7() "الخلاف في هذه المسألة دائر بين ثلاثة أشياء: الاسم وهو اللفظ، ومعناه قبل التسمية، ومعناه بعدها، والخلاف في الأمر الثالث، وهو معنى اللفظ قبل التلقيب، فعلى قواعد المتكلمين يطلقون (الاسم) عليه ويختلفون في أنه الثالث أو لا، فالخلاف عندهم حينئذ في الاسم المعنوي: هل هو المسمى أو لا؟ لا في الاسم اللفظي، مثاله: إذا قلت: عبد الله أنف الناقة، فالمتكلمون يريدون معناه، وهو ما يفهم منه من مدح أو ذم، فاللقب لفظ "أنف الناقة"، وله معنى قبل التسمية، ومعناه بعد التسمية هو ذات عبدالله، فهذه ثلاث نسب، فالأول مغاير للثاني والثالث؛ لأن اللفظ مغاير للمعنى، والخلاف في المعنى الثاني والثالث". البحر المحيط: للزركشي: (307/1).

8() أي: في هذه المسألة.

وقوله: "لا يتصور[3] صدور هذا[4] من عاقل[5] فضلا عن أئمة الملة والدين"[6].

نقول: قد يتصور[7] وإن لم يكن مرادا هنا[8]، وذلك حيث يراد به[9] نفس لفظه؛ إذ قد صرحوا بأن كل لفظ وضع بإزاء معنى –اسما كان أو فعلا أو حرفا– فله اسم عَلَم هو ذلك اللفظ من حيث دلالتُه على ذلك الاسم أو الفعل أو الحرف، ومن جملة ذلك لفظ الاسم[10].

وقوله: "فبينه لنا".

نقول: قد بينا أن المرادَ مدلولُ الاسم لا لفظُه.

وقوله: "وفي أي اصطلاح يطلق على غير اللفظ".

نقول: في اصطلاح اللغة، لكنه إطلاق غير شائع، قال الفخر[11]: "الاسم يطلق لمعان ثلاث ... إلى أن قال: الذاتي ذات الشيء[1]". قال ابن عطية[2]: "يقال: ذات، ونفس، وعين، واسم بمعنى"[3].

=

1() فإنه "قد يطلق ويراد به اللفظ كما في: (كتبتُ زيدا)، وقد يطلق ويراد به المسمى كما في: (كتب زيد)". حاشية محيي الدين زاده على تفسير البيضاوي، (19/1).

2() أي: وغير الشائع؛ لتعلق المسألة بأسماء الله تعالى؛ إذ بعض أسمائه كما يقرر الأشعري هي عين ذاته سبحانه، وبعضها غيرها، وبعضها لا عينها ولا غيرها.

3() في النسخة ع: "ولا يتصور".

4() أي: الاختلاف.

5() لبراهينه.

6() ذلك لأن الاسم إن كان المرادُ به اللفظَ الذي هو أصوات مقطعة وحروف مؤلفة، وبالمسمى الذوات والأعيان فالعلم الضروري حاصل بأن الاسم غير المسمى، ضرورة أن الأصوات عرض سيال غير قار، تختلف باختلاف الأمم والأعصار، دون الذوات والأعيان القائمة بأنفسها، فلا تكون المسألة مما يصح أن يُختلَف فيه العقلاء. ينظر: حاشية محيي الدين زاده على تفسير البيضاوي: (19/1).

7() أي: لفظ الاسم.

8() أي: في هذه المسألة.

9() أي: الاسم.

10() إذ يطلق على مسميات هي أسماء.

11() أبو عبدالله محمد بن عمر بن الحسين القرشي البكري التيمي، فخر الدين الرازيّ، الإمام المفسر الأصولي المشهور، أخذ عن والده، والبغوي، والمجد الجيلي، وعنه خلق كثير منهم: أحمد البرمكي، وإبراهيم السلمي المعروف بالقطب =

وقوله: "وما وجه الخلاف فيه".

نقول: وجه[4] وروده في الاستعمال تارة بمعنى المسمى ظاهرا[5]، وأخرى بما يتعين حمله على غيره[6].

وقوله: "وما حجج إلخ".

نقول: فمن حجج من حكم بالعينية نحو قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾[7] والتسبيح إنما هو للذات[8] دون اللفظ، وقوله تعالى: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً﴾[9] وعبادتهم[10] إنما هي للمسميات دون الأسامي[11].

ومن حجج من حكم بالغيرية قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾[12]، وقوله ﷺ: «إن لله تسعة وتسعين اسما»[1] مع القطع بأن المسمى واحدٌ لا تعدد فيه[2].

=

المصري، له: مفاتيح الغيب في تفسير القرآن الكريم، والمحصول في علم الأصول، ومعالم أصول الدين، (ت: 606هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، 8/81-82، ووفيات الأعيان: لابن خلكان، 4/248-253.

1() لم أعثر عليه في كتب الرازي، وقد نقله ابن عربي في اليواقيت والجواهر ص136 عن ابن أبي الشريف في حاشيته، ونسبه للبيضاوي في أول تفسيره.

2() هو: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي الغرناطي، مفسر فقيه، أندلسي، روى عن أبيه الحافظ أبي بكر وأبي علي الغساني والصفدي، وعنه ابن مضاء وأبو القاسم بن حبيش وجماعة، وولي قضاء المرية، وألَّف: (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز)، و(برنامج في ذكر مروياته وأسماء شيوخه). ت: (541هـ) وقيل: (546هـ). ينظر: بغية الوعاة، للسيوطي، 2/73، ونفح الطيب، للتلمساني، 2/526.

3() تفسير ابن عطية: (1/62).

4() في النسخة ع: "وجهه".

5() كما في قولك: زيد كاتب.

6() وذلك نحو قولك: زيد مكتوب.

7() سورة الأعلى: الآية 1.

8() في النسخة ع: "للذوات".

9() سورة يوسف: من الآية 40.

10() في النسخة ع: "والعبادة".

11() ينظر: تفسير ابن عطية: (1/62) .

12() سورة الأعراف: من الآية 180.

وقوله: "أو توقف".

نقول: هذا القائل لم يَتوقف[3]، بل قال: إنه ليس عينا ولا غيرا، لكنه لم يقل ذلك في لفظ (الاسم)، بل في نحو: (العليم، والقدير) مما يدل على الصفة الحقيقية كما تقدم، وهو الأشعري.

ولا يخلو عن صعوبة وإشكال، وقد انفصل عن ذلك بعضهم بأن المراد أن تلك الصفةَ الحقيقيةَ ليست عين الذات مفهوما[4] ولا غيرَها[5] [90/أ] خارجا[6].

وقوله: "وبيان ما أراده الأزهري من أن الاسم مقحم –إلخ– مفرعا على هذه المسألة".

أقول: وجه تفريعه أن ما ذكره من كون الاسم مقحما[7] إلخ، إنما هو على أن الاسمَ غيرُ المسمى، أي: مدلولُه اللفظُ الدالُّ على الذات العلية، وقد أضيف إلى لفظ دال على الذات العلية، فاحتيج إلى تأويل الأول بأحد الأوجه المذكورة؛ ليبقى على مدلوله الشائع.

=

1() متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب إن لله مائة اسم إلا واحدا، برقم: 7392، 118/9، ومسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها، برقم: 2677، 2063/4، وباقي لفظ الحديث: «مائة إلا واحدا، من أحصاها دخل الجنة».

2() ينظر: تفسير الرازي: 106،107/1، وإكمال المعلم، للقاضي عياض، 175/8.

3() ورد في طرة النسخة ع عند هذا الموضع: "هذا ليس بصحيح، فإن هناك من توقف، وأما ثانيا: فإن هناك من قال به في لفظ الاسم، وسيأتي. هـ تقرير الإمام مبارك".

4() لأن مفهوم الذات غير مفهوم الصفة.

5() ورد في طرة النسخة ع عند هذا الموضع: "هذا لا يصح بظاهره؛ لأن الصفة غير الذات خارجا؛ إذ المراد بالخارج في الإطلاق الشائع نفس الأمر والواقع، ولا شك أن الصفة في نفس الأمر غير الذات قطعا، فإن أراد بقوله: ولا غيرها خارجا: أنها لم تنفصل عنها فيكفيه أن يقول: إنما منع الشيء من إطلاق الغيرية؛ لأنها توهم المفارقة والانفصال كما قاله غيره وهذا أحد الجوابين، والجواب الآخر وهو الذي اختاره الغزالي أن لفظ الجلالة موضوع للذات مع الصفات، فالصفات لها دخل في مدلوله فليست عينه أي مدلوله؛ لأن مدلوله أمران، وليست غيره أي غير مدلوله؛ لأن لها دخلا في المدلول، وهذا جواب حسن. هـ تقرير سيدي أحمد بن مبارك رحمه الله".

6() إذ صفاته لا تنفك عن ذاته سبحانه.

7() قال ابن عاشور: في تفسيره: "وإنما أقحم لفظ اسم مضافا إلى عَلَم الجلالة إذ قيل: (بسم الله) ولم يقل بالله؛ لأن المقصود أن يكون الفعل المشروع فيه من شؤون أهل التوحيد الموسومة باسم الإله الواحد، فلذلك تقحم كلمة اسم في كل ما كان على هذا المقصد كالتسمية على النسك، ... فاسم الله هو الذي تمكن مقارنته للأفعال لا ذاته، ففي مثل هذا لا يحسن أن يقال: بالله؛ لأنه حينئذ يكون المعنى أنه يستمد من الله تيسيرا وتصرفا من تصرفات قدرته، وليس ذلك هو المقصود بالشروع". 149/1.

وأما على أن المراد به عينُ المسمى فلا يَحتاجُ إلى شيء من ذلك؛ إذ معناه: بمسمى الله، أي: بمسمى هذا اللفظ.

على أن الخلاف في المسألة لفظي كما تقدم في كلام زكرياء، فمن قال: إنه عين المسمى، أراد حيث يكون الحكم مناسبا للمسمى لا دائما، ومن قال إنه غيره، أراد حيث يكون الحكم مناسبا لغير المسمى، والله أعلم.

وكتب: العربي بن أحمد بُرْدُلّة كان الله له وليا ونصيرا[1]. انتهى

خاتمة:

توصلت من خلال هذا البحث إلى عدة نتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- المقصود من قولهم: هل الاسم عين المسمى أو غيره هو: هل مدلول لفظ الاسم في الاستعمال عين المسمى، كلفظ زيد على ذات زيد، أو ليس مدلول لفظ الاسم عين المسمى، بل غيره، وهو اللفظ الدال على المسمى.

2- قد يطلق الاسم ولا يراد به المسمى، بل يراد به اللفظ كما في: (كتبتُ زيدا)، وقد يطلق ويراد به المسمى كما في: (كُتِب زيد).

3- محل النزاع في مسألة هل الاسم عين المسمى؟ أو غيره؟ أو لا ولا؟ مقتصر على مدلول لفظ الاسمِ حيث استعمل في التراكيب الجزئية التي لا يراد بها مفهومه، وإنما يراد بعضُ ماصَدُقَاتِ مفهومه في الجملة.

4- الخلاف في المسألة لفظي، فمن قال: إنه عين المسمى، أراد حيث يكون الحكم مناسبا للمسمى لا دائما، ومن قال إنه غيره، أراد حيث يكون الحكم مناسبا لغير المسمى.

والحمد لله على توفيقه، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

1() جاء في النسخة ع: "بمنه وكرمه آمين آمين انتهى بحمد الله تعالى وحسن عونه".

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية قالون عن نافع.

1. الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، لأبي العباس أحمد بن خالد الناصري (ت: 1315هـ)، تح: جعفر الناصري، ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء/المغرب، ب.د.ت.ط.
2. الأعلام، لخير الدين بن محمود الزركلي (ت: 1396هـ)، دار العلم للملايين، ط: 15، 2002م.
3. إكمال المعلم شرح صحيح مسلم، للقاضي أبو الفضل عياض السبتي، (ت: 544هـ)، تح: د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط: 1، 1998م.
4. البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت: 794هـ)، دار الكتبي، ط: 1، 1994م.
5. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا/لبنان، ب.د.ت.ط.
6. تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت: 463هـ)، تح: د. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت/لبنان، ط: 1، 2002م.
7. التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر ابن عاشور التونسي (ت: 1393هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984هـ.
8. تذكرة المحسنين بوفيات الأعيان وأحداث السنين، لعبدالكبير المجذوب الفاسي (ت: 1296هـ)، ضمن موسوعة أعلام المغرب، تح: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت/لبنان، ط: 1، 1996م.
9. تشنيف المسامع بجمع الجوامع، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت: 794هـ)، تح: د. سيد عبد العزيز، و د. عبد الله ربيع، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث، ط: 1، 1998م.
10. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق ابن عطية (ت: 542هـ)، تح: عبد السلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط: 1، 2001م.
11. مفاتيح الغيب= التفسير الكبير، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي، (ت: 606هـ)، منشورات دار إحياء التراث العربي، بيروت/لبنان، ط: 3، 1998م.
12. النقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر من أخبار وأعيان المائة الحادية والثانية عشر، لمحمد بن الطيب القادري (ت: 1187هـ)، تح: هاشم القاسمي، دار الآفاق الجديدة، بيروت/لبنان، ط: 1، 1983م.
13. حاشية على شرح الخريدة البهية، للشيخ أحمد بن محمد المالكي الصاوي (ت: 1241هـ)، منشورات مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، ب.د.ط.ت.
14. حاشية على تفسير القاضي البيضاوي، للشيخ محيي الدين زاده (ت: 951هـ)، منشورات مكتبة الحقيقة، استانبول/تركيا، 1998م.
15. رفع الأعلام على سلم الأخضري وتوشيح عبدالسلام في علم المنطق: لمحمد محفوظ بن الشيخ بن فحف، الناشر: محمد محمود ولد الأمين، ط:1، 2001م.
16. الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي، لمحمد حجي، منشورات المطبعة الوطنية، الرباط/ المغرب، 1964م.

17. سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، لأبي عبدالله محمد الكتاني (ت: 1345هـ)، تح: عبدالله الكامل الكتاني، وآخرون، دار الثقافة، الدار البيضاء/ المغرب، ب.د.ط.ت.
18. سلوك الطريق الوارية في الشيخ والمريد والزاوية: لأبي عبد الله محمد المنالي الزبادي (1209هـ)، تح: د. عبد الحي اليملاحي، منشورات جمعية تطوان أسمير، 2012م.
19. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد مخلوف (ت: 1360هـ)، تع: عبد المجيد خيالي، منشورات دار الكتب العلمية، لبنان، ط: 1، 2003م.
20. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لزين الدين خالد الأزهري، (ت: 905هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط: 1، 2000م.
21. شرح الصاوي على جوهرة التوحيد، لأحمد بن محمد المالكي الصاوي (ت: 1241هـ)، تح: د. عبدالفتاح البزم، دار ابن كثير، دمشق/بيروت، ط:2، 1999م.
22. شرح المقاصد في علم الكلام، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت: 791هـ)، منشورات دار المعارف النعمانية، باكستان، 1981م.
23. شرح المواقف: للقاضي عضد الدين الإيجي (ت: 756هـ)، تأليف: السيد الشريف الجرجاني (ت: 816)، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ب.د.ط.ت.
24. صحيح البخاري: لحمد بن إسماعيل البخاري (256هـ)، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط: 1، 1422هـ.
25. صحيح مسلم: لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
26. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: لشمس الدين محمد السخاوي (ت: 902هـ)، منشورات دار الجيل، بيروت– لبنان، ط: 1، 1992م.
27. طبقات الشافعية الكبرى: لتاج الدين السبكي (ت: 771 هـ)، تح: محمود الطناحي، وعبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية، 1964م.
28. غاية الوصول في شرح لب الأصول، لأبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري، (ت: 926هـ)، منشورات دار الكتب العربية الكبرى، مصر، ب.د.ط.ت.
29. الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي: لمحمد الحجوي (ت: 1376هـ)، اعتنى به: أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، ط: 1، 1995م.
30. فهرست عبدالقادر الفاسي، وتسمى بالإجازة الكبرى، تح: د. محمد بن عزوز، دار ابن حزم، ط: 1، 2003م.
31. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، لنجم الدين محمد بن محمد الغزي (ت: 1061هـ)، تح: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط: 1، 1997م.
32. شرح لب العقائد الصغير، للشيخ محمد مفتاح قريو (ت: 1421هـ)، منشورات دار ومكتبة الشعب، مصراتة/ليبيا، ب.د.ط.ت.
33. معجم المؤلفين: لعمر بن رضا كحالة الدمشقي (ت: 1408هـ)، منشورات مكتبة المثنى – بيروت، ودار إحياء التراث العربي– بيروت.

34. مقدمة في الكلام على البسملة والحمدلة والحمد والشكر: لزكريا الأنصاري، تحقيق، صالح مهدي العزاوي، منشور ضمن مجلة المورد، العدد: 3، لسنة: 1978م.
35. نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني: لمحمد بن الطيب القادري (ت: 1187هـ) تح: محمد حجي، وأحمد التوفيق، مكتبة الطالب، الرباط- المغرب، ط: 1، 1980م.
36. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لشهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت: 1041هـ)، تح: إحسان عباس، منشورات دار صادر، بيروت/لبنان، ط: 1، 1997م.
37. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لأبي العباس أحمد ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت: 681هـ)، تح: إحسان عباس، دار صادر- بيروت، ط:1، 1900م-1994م.
38. اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر، لمحي الدين بن العربي (ت: 638هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت/لبنان، ب.د.ط.ت.

Question and answer about the name and the title By Imam Abu Abdullah Muhammad Al-Arabi bin Ahmed Bardala Al-Fassi (1133H)- Study and investigation

Abdullah EMhmed Mahmoud

Abstract

The topic of the research can be summed up in introducing the Imam Abu Abdullah Mohamed Al-Arabi bin Ahmed Burdulla Al-Fasi (died in 1133H)، and studying his answer to a sensitive issue of the principles of jurisprudence issues in the study of semantics، which is the distinction between the noun and the nominated and nomination according to the Fundamentalists، and removing the occasional problem in this issue، since the noun is used and what is meant is the same as what is nominated، it may be used and means the unnominated، or it may mean neither the nominated nor anything else، so it difficult to distinguish between them.

In this research، I adopted the documentational method as a main method، in addition to the auxiliary methods: descriptive، transmissive، and analytical .

The research concluded with results، the most important of which is the status of Imam Abu Abdullah Mohamed al-Arabi bin Burdulla; which made him a destination for students to solve dilemmas and answer problems.

He explained that the subject of dispute in the issue is the meaning of the noun، as it was used in partial structures in which its meaning is not intended، but rather some of the attributes of its meaning in the sentence are intended .

Keywords of research: “Answer، question، noun، nominated، or other، or no and no”.